المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/09/2015

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم تعقد دورتها العادية

2/11/16

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم، يوم غد السبت بمدينة الوطية (طانطان الشاطئ)، دورتها العادية السابعة.

وحسب بلاغ للجنة، فان جدول أعمال هذه الدورة، التي تأتي إعمالا للظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ونظامه الداخلي، يتضمن إجراء تقييم لعمل اللجنة خلال ولايتها الأولى الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2015 بالإضافة إلى تقديم التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت يوم الجمعة الماضي.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان-كلميم، التي تم تنصيبها بتاريخ 21 دجنبر 2011، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم تعقد دورتها العادية السابعة

2/11/16

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم، يوم غد السبت بمدينة الوطية (طانطان الشاطئ)، دورتها العادية السابعة.

وحسب بلاغ للجنة، فإن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن إجراء تقييم لعمل اللجنة خلال ولايتها الأولى الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2015 بالإضافة إلى تقديم التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت يوم الجمعة الماضي. يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان- كلميم، التي تم تنصيبها بتاريخ 21 دجنبر 2011، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي. ويشمل الاختصاص الترابي للجنة، التي يترأسها توفيق بريديجي، أقاليم سيدي إفني، كلميم، طانطان و أسا - الزاك.

رسالة برلين

يكتبها لـ«الأحداث المغربية» كل جمعة،
محمد مسعاد

24/5693

دروس CNDH

من دون شك أن التنبيه، آلية أساسية من آليات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال تقريره الأخير حول العمليات الانتخابية التي عرفتها المملكة الجمعة الماضية، يبقى غاية في الأهمية بالنظر إلى التنبيهات التي تضمنها هذا التقرير الأولي. إذ اعتبر أنه هناك ثلاث نقاط سلبية، تتمثل في استمرار استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية وتصاعد العنف اللفظي في الخطابات وصعوبة مشاركة كاملة للأشخاص في وضعية إعاقة في الانتخابات. هذا بالاضافة إلى تشديد التقرير على إشكال بنيوي يرتبط بتوقيت إخراج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات.

كما أوصى بتقوية حماية المعطيات ذات الطبيعة الشخصية في إطار العمليات الانتخابية والتنصيص على حلول بديلة لتصويت المغاربة المقيمين بالخارج، وضمان الحق في التعبير من خلال تطبيق أحكام ظهير التجمعات العمومية على التظاهرات الداعية إلى عدم المشاركة في الانتخابات... إنها تنبيهات جامعة مانعة تهدف إلى تأهيل الفعل الانتخابي في المغرب والذي يبدو أن بعض مظاهره لا تخرج عن احتفالات المواسم والأعراس.

إن التحدي الأكبر أمامنا اليوم هو كيفية الانتقال بممارسة سياسية تعتمد على البهرجة إلى ممارسة تربط بين المسؤولية والمحاسبة في ظل تعاقد واضح بين الناخب والمنتخب. علاوة على ذلك فإن الرهان الذي ينتظرنا هو الدور الذي ستلعبه الجهات في بلورة سياسة تنموية جهوية حقيقية مع مراعاة محيط كل جهة.

تحديات ورهانات كثيرة تلك التي تنتظر المغاربة، كما أن هناك آمال كبيرة على التغييرات الجديدة، في ظل دستور جديد أعاد ترتيب العديد من السلط. لا بد من ثلاث عناصر أساسية لربح هذه الرهانات، أولا ضرورة تأهيل المنتخبين الذين ينبغي أن يدركوا أن الفعل السياسي مرتبط بالابتكار وأخذ المبادرة وتقديم برامج سياسية، ثانيا أهمية الدور المنوط بمكونات المجتمع المدني، في إطار الديموقراطية التشاركية وما تتيحه من إمكانيات في ظل الدستور الجديد وأخيرا ضرورة تفعيل القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة. إنها جملة من التحديات والرهانات تتطلب وجود نخبة سياسية قادرة على إعادة الأمل للفعل السياسي في المغرب الذي يعاني أزمة خطيرة.

فعندما يسمع المنتبع أو الناخب هذا التنابز والعنف اللفظي بين المتنافسين، يصاب بالخيبة. فكيف يعقل أن يصرح زعيم سياسي بأن خصمه له ارتباطات مع تنظيمات إرهابية، ويرد هذا الأخير أن منافسه يتاجر في الممنوع؟ أعتقد أنه لا يوجد صراع سياسي يحترم نفسه يسقط في هذه الطبات. لا بد أيضا من إعادة النظر في الثقافة السياسية في المغرب مع ضرورة تبلور النخب نفسها. لقد أصبحنا نعيش ومنذ مدة، ثنائية في الخطاب السياسي : واحد يتبنى الربع السياسي والاقتصادي والآخر مغرق في إيديولوجيا المحافظة مع قليل من السياسية.

وفي المقابل نفتقد إلى خطاب مضاد سواء كان ليبراليا أو يساريا. فالأحزاب السياسية التي كان يعول عليها لبلورة خطاب سياسي مغاير، أصبحت هي الأخرى قاب قوسين أو أدنى من السقوط إلى الهاوية. فالاتحاد الاشتراكي في عهد لشكر يدخل غمار الانتخابات ببرنامج يرى أن وقت الانتخابات غير مناسب.

أما حزب الاستقلال في عهد شباط فتحول إلى آلة من السباب والقذف وتوزيع الاتهامات في كل الاتجاهات. في حين أن حزب التقدم والاشتراكية اختار الطريق السهل المتمثل في العيش في جلباب العدالية والتنمية طمعا في بعض المناصب.

أتمنى أن نشهد نقاشا حقيقيا يفتح الخطاب والثقافة السياسيين على أفق جديد، مع تطور في النخب وتخصصها سواء في المجال الجماعي أو الجهوي أو الوطني وأن نقطع مع منتخبين تراهم في كل المؤسسات دون قيمة مضيفة للفعل السياسي.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الصبار: خطاب الوزراء في الانتخابات لا يشرف المغرب

1/5716

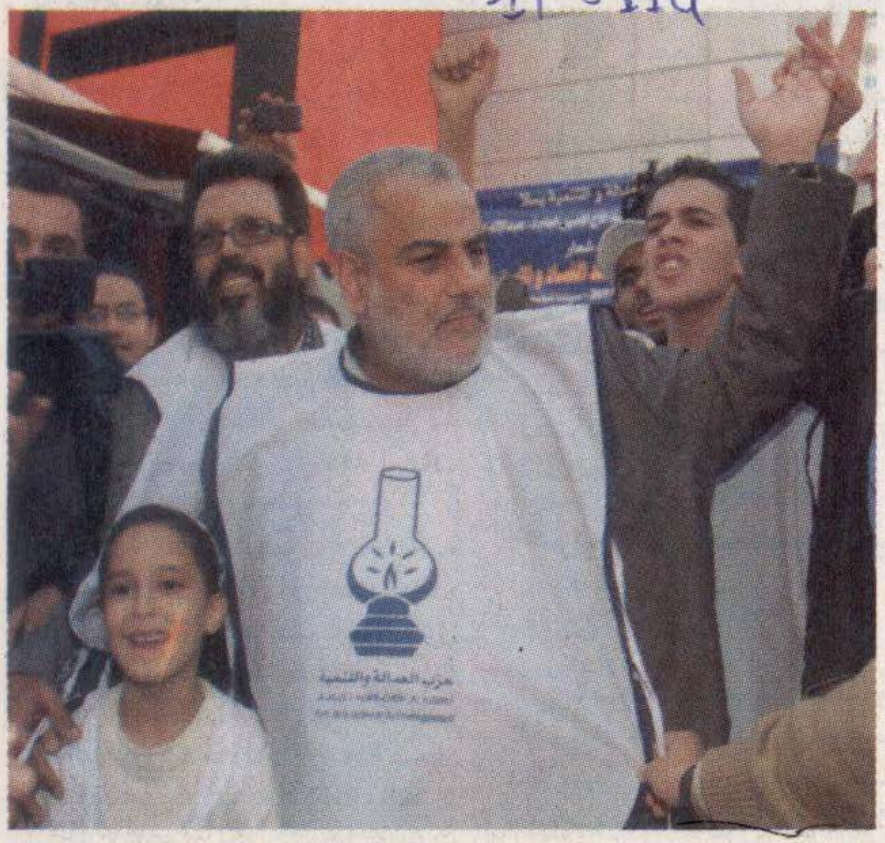

انتقد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، العنف اللفظي للقادة السياسيين وعدداً من وزراء الحكومة، على رأسهم رئيس الحكومة، دون تسميته.

وعددَ الصبار المخالفات التي ارتكبها زعماء سياسيون ووزراء، حيث اعتبر أنه ورغم تواجد ميثاق شرف، لم يتم احترامه من قبل القادة السياسيين، وللأسف لم يرقى وزراء وساسة الى احترام الأراء المختلفة، لأن الاختلاف أمر عادي.

وأضاف الصبار خلال برنامج "ملف للنقاش" على قناة "ميدي أتيفي"، أن "حرية التعبير مضمونة بمقتضى القانون، لكن عليها حدود، لم يتقيد بها وزراء بالحكومة، خلال حملات أحزابهم الانتخابية".

واعتبر الصبار أنه "من غير المقبول، أن يتم شخصنة الصراع السياسي، وللأسف الشديد، كان هناك السب والقدف من طرف عدد من القادة السياسيين و الوزراء، وهي صورة سيئة عن المغرب والعمل السياسي بالمملكة".

وكشف الصبار أن الاختلالات التي تم رصدها، لا تعتبر بالأمر الخطير الدي يُؤثر على نزاهة الانتخابات.

و قال الصبار أن العنف اللفظي لزعمائنا السياسيين والوزراء على وجه الخصوص، سيعطي صورة سيئة لبلدنا، ويعطي صورة سيئة عن مستواهم السياسي.

و سجل الصبار أن هناك تراجع في العنف الجسدي خلال الحملات الانتخابية مقارنة مع الحملات الماضية، حيث تم تسجيل حالات معدودة، صدرت من طرف الأطفال ممن تم تشغيلهم في الحملات الانتخابية.

Conseil national des droits de l'Homme

الصبّار: عقوبة الإعدام "وحشيّة وبربرية" تتنافى مع دستور المملكة

محمد الراجي

وصف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، عقوبة الإعدام بـ"العقوبة الوحشية والبربرية"، وقالَ إنَّها لا تتمتع بأيّ مفعولٍ ردعي، ولا تُساهمُ في تخفيض نسبة الجريمة في المجتمع، وتتنافى معَ أهداف العقوبة، القائمة على الردع والإدماج.

وانتقد الصبار في مداخلة ضمن الدورة الأولى للمباراة الوطنية حول المرافعة من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، تنظمها شبكة محاميات ومحامين ضد عقوبة الإعدام اليوم بالرباط، (انتقد) إبقاء عقوبة الإعدام في القانون الجنائي، رغمَ أنّ المغرب أوقف تنفيذها منذ سنة 1993.

وقالَ الأمين العامّ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان : "ما الجدوى من إصدار أحكامٍ بالإعدام وهي غيرُ قابلة للتنفيذ من الناحية الواقعية؟". وكانتْ آخرُ عقوبة إعدامٍ قد نُفّذت بالمغرب سنة 1993 في حقّ الكوميسير "ثابث"، ومنذ ذلك الحين لمْ تُنفّذ أيّ عقوبة إعدام، غيْرَ أنّها ظلّتْ قائمة في القانون الجنائي.

وذهبَ المتحدث إلى القوْل إنَّ عقوبة الإعدام تتنافى والمادة العشرين من الوثيقة الدستورية لسنة 2011، التي تنصّ على الحق في الحياة، داعيا الهيئات المدنيّة المعنيّة بالدفاع عنْ إلغاء العقوبة من التشريعات الوطنية إلى "الطعن في دستورية هذه العقوبة".

وينصُّ الفصل الـ20 من الدستور المغربيّ على أنَّ "الحق في الحياة هو أوَّل الحقوق لكل إنسان، ويحمي القانون هذا الحق"، غيْرَ أنّ وزيرَ العدل والحريات مصطفى الرميد، الذي لا يُبدي ترحيبا بإلغاء عقوبة الإعدام، يقول إنَّ ما جاءَ به دستور 2011 لا يعْني الدعوة إلى إسقاطَ العقوبة من التشريعات الوطنية.

وفي الوقت الذي ما زالَت الهوّة واسعة بيْن دعاة إلغاء عقوبة الإعدام وبيْن مُناصري الإبقاء عليها، اعترف الأمين العامّ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بوجود شرْخ مجتمعي حول هذا الموضوع، لكنّه استدرك أنَّ هُناكَ ديناميكية جديدة في المجتمع تدفعُ في اتجاه إلغائها.

وقالَ الأمين العامّ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان: "هناك ديناميكية جديدة، وهيئات مدنية ترافع ضدّ العقوبة، ونحتاج ربما إلى شرائح أخرى على هذا المنوال في المجتمع من أجل التحسيس بأهمية هذا الموضوع، ليلتحق المغرب بركْب الدول التي ألغت عقوبة الإعدام من تشريعاتها".

وأشار الصبار إلى أنَّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان له "موقف مبدئيٌّ" من عقوبة الإعدام، وهو الدعوة إلى إلغائها، بما ينسجم مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي وضعت الأرضية الممهّدة لإلغاء العقوبة. وكانت الهيئة قدْ خلُصت إلى أنّ عقوبة الإعدام في المغرب كانتْ تستخدم لتصفية المعارضين السياسيين.

http://www.hespress.com/societe/276775.html

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

وزارة المغاربة المقيمين بالخارج تقدم حصيلة عامين من سياسة المغرب في الهجرة واللجوء

بيرو: «سياسة الهجرة واللجوء التي أطلقها الملك أرجعت البسمة والأمل لعشرات الآلاف من المهاجرين»

النعمان اليعلاوي

أكد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، أنيس بيرو، أول أمس (الأربعاء) بالرباط، أن المغرب قام بتنزيل السياسة الجديدة للهجرة بحكامة وذكاء جماعي، وذلك بإشراك كل الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال على الصعيد الوطني».

وأوضح بيرو «صعوبة هذا الأمر لارتباطه بمجالات عدة»، مضيفا أن السياسة التي اعتمدها المغرب منذ سنتين في مجال الهجرة كانت «صائبة»، وأنه «ليس لنا خيار آخر سوى أن ننجح في هذه السياسة لأن الأمر يتعلق بالإنسان»، على حد تعبير المتحدث ذاته، الذي أكد أن «سياسة المغرب في تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين لن تنتهي بمنحهم بطائق الإقامة، بل تتواصل من خلال العمل على إدماجهم في المجتمع المغربي، عبر عدة محاور منها التربية والتعليم والصحة والشغل والسكن».

وفي السياق نفسه، قال بيرو، خلال الكلمة الافتتاحية للندوة السنوية في موضوع «السياسة الجديدة للهجرة واللجوء: سنتان بعد الانطلاقة»، التي نظمتها الوزارة لتقديم حصيلة سنتين من العمل ببرنامج «سياسة الهجرة واللجوء»، (قال): إن سياسة الهجرة واللجوء التي أعطى الملك محمد السادس انطلاقتها قبل سنتين، تميزت ببعدها «الإنساني والحقوقي، إذ أرجعت البسمة والأمل لعشرات الآلاف من المهاجرين الذين كانوا في وضعية غير قانونية»، مشددا على أن تدبير الهجرة، بالنظر إلى ما يقع الآن في العالم، «ينبغي أن يراعي البعد الإنساني والمسؤولية الجماعية»، مضيفا أنه «تم منذ سنتين الاشتغال «بقوة» من أجل إرجاع البسمة للمهاجرين الذين يوجدون فوق أرض الوطن وأعطتهم هذه السياسة إمكانية الحلم بالبقاء فوق هذه الأرض والتفكير في المستقبل»، وأن أوضاع المهاجرين واللاجئين عبر العالم «تسائل الضمير العالمي الذي لم يتحرك إلا بعد صور مفجعة، كصورة الطفل السوري إيلان».

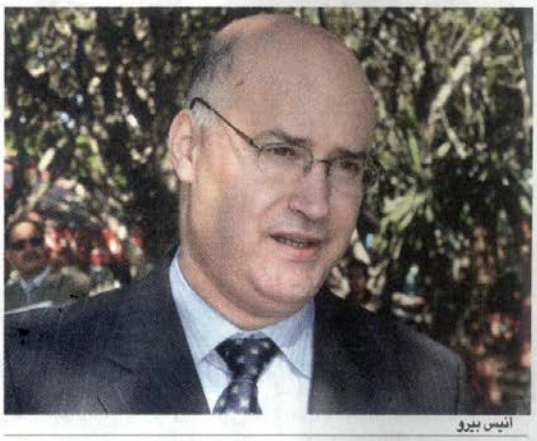
أنيس بيرو

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن حصيلة السياسة الجديدة للهجرة بعد سنتين على إطلاقها تبعا للتوجيهات الملكية السامية، «كانت مهمة من خلال تسوية أوضاع المهاجرين وانطلاق سياسة الاندماج»، داعيا إلى ضرورة تعزيز هذه الجهود التي تبذل على المستوى الوطني، على اعتبار أن عملية الاندماج هي عملية «معقدة ومركبة» على كل المستويات وتتطلب مشاركة كل الفاعلين عموميين وخواص ومجتمع مدني وإعلام ونقابات ومنظمات دولية، مضيفا أن «المغرب استبق الأحداث التي تقع الآن في العالم وقام بواجباته طبقا لالتزاماته الدولية وللدستور المغربي الذي ينص على المساواة في الحقوق بين الأجانب والمواطنين المغاربة».

وعن البعد الدولي لموضوع الهجرة واللجوء وارتباطه بالشق الدبلوماسي، اعتبر الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ناصر بوريطة، أن السياسة الجديدة للهجرة التي أعلن عنها الملك محمد السادس، «أعطت دفعة قوية للدبلوماسية المغربية للدفع بمقاربتها حول المسؤولية المشتركة لإدارة الهجرة »، مضيفا أن «المغرب انخرط في هذا الصدد في عدة هيئات دولية من أجل الدفع بهذه المقاربة التي كان من نتائجها أن مسلسل الرباط الذي انطلق سنة 2004 سيصبح أحد الفضاءات الأساسية للحوار الأورو متوسطي حول الهجرة والتنمية، فضلا عن أن المغرب قد يرأس المنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي سينعقد بالمانيا على مدى سنتي 2017 و2018، إضافة إلى أن المغرب سيضطلع بدور مهم في القمة الأورو إفريقية حول الهجرة التي ستنعقد في مالطا شهر أكتوبر المقبل».

من جهة أخرى، أبرز المتحدث ذاته «الحاجة اليوم إلى حكامة ومقاربة دولية لمسالة الهجرة باعتبارها قضية «شاملة وملحة»، وذلك في ظل غياب مؤسساتي لهيئات دولية لمعالجة قضية الهجرة»، مشيرا إلى أن «المغرب يضع إفريقيا في صلب اهتماماته باعتبار أن الهجرة أصبحت اليوم عنصرا مهيكلا للعلاقات الأورو إفريقية».

Conseil national des droits de l'Homme

تفاصيل أليمة: طبيب بالقنيطرة يرتكب مجزرة أثناء عملية ختان ثم يطرد الضحية ووالدته

إسماعيل هاني

تعرض طفل حديث الختان، لاعتداء جسدي ونفسي على يدي طبيب خان قسم المهنة، وتحول إلى وحش بشري بعدما أخذته العزة بالإثم، ورفض تحمل مسؤوليته الكاملة في ما يرجح أن يكون خطأ طبيا صادرا عنه، أثناء عملية ختان الطفل.

الطبيب لم يكتفي برفض الاعتراف بتسببه في ما جرى للطفل من مشاكل صحية سيأتي ذكرها في الفقرات أسفله، بل تحول إلى إنسان مجرد من الرحمة والشفقة، وهو يتعامل بعدائية مع والدة الطفل البريء، ويحاول طردها من عيادته، كما لو كانت متسولة أو متطفلة.

الأمر يتعلق، وفق مراسلة توصل موقع ''كواليس اليوم'' بنسخة منها بأحد الأطباء المختصين في جراحة الأطفال، يسير عيادة بملتقى زنقة معمورة وزنقة محمد عبدو، إقامة مراكش، بالقنيطرة. والملف معروض الآن على وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالقنيطرة، والمندوب الجهوي للصحة – ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط القنيطرة – ورئيس جمعية أطباء القطاع الخاص بالقنيطرة.

نترك القارئ والمسؤولين عن الشأن الصحي ببلادنا فرصة الاطلاع على تفاصيل هذه المأساة الإنسانية، على لسان الأم المكلومة:

''سيدي الرئيس، تتلخص شكايتي في الوقائع التالية:

– بتاريخ: 08/08/2015 تم إجراء عملية ختان لابني من طرف المعني بالأمر، وبعد الانتهاء منها استفسره زوجي عن كيفية استعمال الدواء، إلا أنه أجابه بكل فظاظة كون الوصفة تتضمن كل عناصر الجواب ولا داعي لسؤاله، ففسر حينذاك زوجي هذا التصرف كونه كرد فعل (طبيعي) لشخص أرهقه كثرة العمل، ومر عليه مرور الكرام.

– بتاريخ: 11/08/2015 صباحا أي بعد مرور (03) أيام تعرض ابني لنزيف دموي من جهازه التناسلي بنزول كمية من الدم لا ينبغي التغاضي أو السكوت عنها، حيث قام زوجي بالاتصال بمكتب الطبيب، فضربت لنا الممرضة موعد الرابعة بعد الزوال من اليوم الموالي، لكون الأمر عادي ولا يستحق العجلة من الأمر على حد تعبيرها.

– بتاريخ: 12/08/2015 توجهت رفقة ابني صوب مكتب الطبيب في الموعد المحدد لي سلفا، إلا أنني فوجئت بعدم تواجد الطبيب الذي لم يحضر إلا في حدود الساعة الرابعة وخمسة وأربعون دقيقة، وعند استقبالي من طرفه استفسرني عن سبب الزيارة، فأجبته بكل تلقائية كون ابني يعاني من نزيف دموي، فكان رده وما علاقتي بالأمر؟ فأردفت وأنا أستغرب لسؤال الطبيب وبكل سجية قلت له: إن ابني حدث له نزيف عقب إجراءه لعملية الختان، الأمر الذي أثار حفيظته، وينطلق فصل جديد لم نعهده من قبل خاصة في الأطر الطبية، حيث شرع ودون سابق إنذار في رفع عقيرته بالصراخ، وهو يتلفظ بكلام أصابني بالدهشة الشديدة وجعلني ابتلع لساني، حيث عنفني بألفاظ ينأى أي ممارس لمهنة الطب بنفسه عن ذكرها، أذكر منها:

'' أش جاب لختانة لأنفكسيون، راه فيه أنفكسيون قبل لختانة''

''أنا خدام في هاد المهنة 20 عام ماشي ليوما عاد وليت طبيب''

''أنا نعطيك لفلوس وديه علي لطبيب آخر''

والحالة هذه، ومن شدة الخجل والارتباك الذي حصل لي خاصة وأن القاعة كانت مملوءة بالزوار، قمت بمساعدة الممرضة في نزع ملابس ابني لفحصه، وكرد فعل طبيعي من طفل صغير امتنع هذا الأخير عن إجراء الفحص، فأمرني الطبيب المحترم الآمر الناهي بتثبيته جيدا، وشرع يفحص جهازه التناسلي بكل قسوة وبترفع ناسيا أو متناسيا القسم الذي يؤديه أصحاب الوزرة البيضاء، ولم يكتف بهذا الحد، وقال بالحرف ''هذا مفشش، أنت مو خصك تربيه''.

وما لبث السيد الطبيب المحترم أن انتهى من صراخه وتصرفاته غير المسؤولة، حتى عرج إلى مكتبه وحرر وصفة طبية تتضمن محلول كيميائي (sirop). وحين وطأت قدماي خارج المكتب حتى وجدت أبصار الحاضرين تشخص في وكأني ضبطت بفعل شنيع.

وما أن غادرت المكان حتى أجهشت بالبكاء بشدة وأحسست بمدى الألم والحسرة والغبن نظرا للاهانات وعبارات التجريح التي نالت من عزيمتي.

وتأسيسا على ما سبق، وحتى يطمئن قلبي على فلذة كبدي، قمت بإحالته على طبيب اختصاصي آخر الذي عاين الطفل ووصف له مضادات حيوية وإجراء تحاليل مخبرية في الموضوع.

لكل هاته الأسباب، فاني ألتمس من سيادتكم العمل على إنصافي من الحيف والظلم الذي لحقني جراء تصرفات لا تمت لمهنة الطب بأي صلة لا من قريب أو بعيد، وأني أصر على متابعة المعني بالأمر حتى يكون عبرة لكل من سولت له نفسه الاستخفاف بالناس وجعل كرامتهم أرجوحة تقذف بها الألسن الجارحة والمهينة.

وفي هذا السياق، فاني أتوفر على شاهدة مستعدة للإدلاء بشهادتها في الموضوع، كما أن الكاميرا المثبتة بمكتب الطبيب خير دليل على صحة أقوالي".

http://m.cawalisse.com/86597/09/22/00/23

السيد بنزاكور يستقبل نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين

استقبل وسيط المملكة السيد عبد العزيز بنزاكور، أمس الأربعاء، نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين السيد عبد الله الدرازي.

وذكر بلاغ لمؤسسة الوسيط أن هذا اللقاء شكل مناسبة لاستعراض أوجه التعاون بين البلدين، وخاصة في الجانب الحقوقي وما يميز العلاقة بين المؤسستين الوطنيتين من تفاهم وانسجام يتجلى في ما يتقاسمانه من قناعات وما يتخذانه من مواقف في المحافل الدولية، مشيرا إلى أن وسيط المملكة أكد استعداده لتوسيع آفاق التعاون بينهما.

وتابع المصدر ذاته أن اللقاء شكل، أيضا، مناسبة قدم خلالها السيد بنزاكور نظرة موجزة عن المؤسسة وما راكمته منذ إحداثها، مسجلا أن المسؤول البحريني أعرب إعجابه بالإنجازات المغربية في هذا المجال.

وأشار إلى أن السيد الدرازي حل بالمغرب بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان لحضور الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها المملكة.

http://www.akhbarona.com/divers/135759.html

لنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات يؤكد وجود خروقات بالانتخابات الجماعية والجهات

النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات يؤكد وجود خروقات بالانتخابات الجماعية والجهات 63 قراءة بتاريخ 9 سبتمبر, 2015

التحرير بريس:

لازالت تقارير هيئات المجتمع المدني المعتمدة من **قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان** للقيام بالملاحظة الانتخابية لاستحقاقات 4 شتنبر الجاري، تخرج للوجود وتؤكد عدد من الاختلالات والخروقات التي عرفتها هذه الانتخابات لأعضاء مجالس الجماعات والجهات.

ففي ندوة صحفية عقدها «النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات «ائتلاف مدني يضم مجموعة من الجمعيات. أول أمس بالرباط قدم خلالها التقرير الأولي حول نتائج ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهات، سجل النسيج أن هذه الانتخابات قد شابتها عدة خروقات سواء تعلق الأمر بفترة ما قبل الحملة الانتخابية أو خلال أيام هذه الحملة ثم في يوم الاقتراع أبرزها استعمال المال واستغلال الدين وتوظيف المساجد والأطفال في الانتخابات.

وأوضح كمال لحبيب رئيس النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، انه بالرغم من وجود غموض قانوني لعبارة «حملة سابقة لأوانها»، قام النسيج، في ضوء تجاربه وانطلاقا من المعايير الدولية، ببلورة مقاربة لتقدير مرحلة ما قبل الانتخابات ووضع استمارة خاصة بذلك، مضيقا في هذا السياق أن المعالجة الأولية لتلك الاستمارات سمحت باستخراج عدد كبير من الخروقات.

وأبرز هذه الخروقات تمثلت في استغلال مشارع اجتماعية عمومية للتأثير على اختيار الناخبين والناخبات لصالح بعض المرشحين، وتوظيف ممتلكات وخدمات عمومية جماعية لفائدة مرشحين، إطلاق مشاريع مجمدة منذ سنوت (حفر أبار، إصلاح طرق...) بالإضافة إلى تنظيم حملات طبية ولقاءات رياضية لأغراض انتخابية فضلا عن استعمال المال وتوزيع أدوات المدرسية، وتنظيم عمليات ختان... و توظيف المساجد والدين لأهداف انتخابية.

ووشدد النسيج في ملاحظته هذه على أن السلطات قد قامت بواجبها أمام هذه الخروقات الفاضحة في بعض الحالات ،باتخاذ إجراءات تأديبية بحق أعوان للسلطة متورطين في عمليات لدعم مرشحين.

وبخصوص مرحلة الحملة الانتخابية، فقد أكد تقرير الملاحظة الانتخابية للنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات أن هذه المرحلة تميزت بقيام مرشحين ومرشحات بملاءمة تواصلهم الانتخابي عبر اعتماد اتصالات مباشرة مع الساكنة واستعمال الشبكات الاجتماعية.

وسجل التقرير الأولي أيضا في هذا الإطار أن هناك لجوء إلى السب واستعمال خطابات وشعارات تمييزية، بل وعنصرية، ثم هيمنة استعمال القذف والافتراء، على حساب صراع الأفكار والبرامج، بالإضافة الى الاعتداء الجسدي على منافسين انتخابيين من طرف مرشحين، كما سجل التقرير حالات الاعتداء بالضرب والجرح بواسطة السلاح الأبيض.

وأشار تقرير النسيج إلى عدم السماح لدعاة مقاطعة الانتخابات بالولوج الى وسائل الإعلام والقاعات العمومية بهدف التعريف بمواقفهم، ثم اعتقال بعض مناضلي حزب النهج الديمقراطي الداعين لمقاطعة الانتخابات حيث تم الاستماع إليهم قبل إطلاق سراحهم وحجز منشوراتهم وجرائدهم، بالإضافة إلى الاستعمال المحدود للغة الأمازيغية في المنشورات والإعلانات الانتخابية، والغياب التام لاستعمال لغة الإشارات.

وسجل تقرير الملاحظة الانتخابية في هذه المرحلة التي تهم الحملة الانتخابية استعمال المال لشراء أصوات الناخبين والناخبات، واستعمال الدين لأغراض انتخابية ثم استعمال رموز الدولة، واستغلال ممتلكات عمومية لأهداف الحملة الانتخابية، فضلا عن مساهمة بعض أعوان السلطة لصالح بعض المرشحين ثم غياب المسالة النسائية وقضايا المساواة خلال الحملة الانتخابية واستغلال الأطفال خلال الحملة الانتخابية.

أما فيما يتعلق بيوم الاقتراع فقد ابرز التقرير الأولي للملاحظة الانتخابية اختلالات تمثلت في مواصلة الحملة خلال يوم الاقتراع بمحاذاة مكاتب للتصويت، وبداخل مراكز للتصويت، ووضع وسائل للنقل رهن إشارة ناخبين وناخبات من طرف مرشحين، ثم الحضور الضعيف لممثلي الأحزاب السياسية داخل مكاتب التصويت، بالإضافة إلى ممارسة ضغوط على ناخبين وناخبات خلال سير التصويت.

وذكر النسيج الجمعوي في تقريره هذا على أن هذه الاختلالات التي شابت عملية التصويت ، حرمان عدد من الناخبين والناخبات من حقهم الدستوري في التصويت بسبب نقص في الوسائل اللوجستيكية والمصاحبة لتحديد مكاتب التصويت، بعد الإقرار الايجابي لبطاقة التعريف الوطنية كوسيلة وحيدة للتصويت.

كما سجل بالمناسبة أن عدم نشر لوائح الناخبين والناخبات أمام مكاتب التصويت لم يسهل البحث، مما أدى إلى ارتباك ببعض مكاتب ومراكز للتصويت بالإضافة إلى عدم اتخاذ تدابير ملموسة لتسهيل عملية ولوج التصويت للأشخاص في وضعية إعاقة، بالرغم من المراسلات التي وجهها النسيج لرئيس الحكومة ولوزير الداخلية.

وخلص تقرير النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات في انتظار إعداد التقرير النهائي الذي سيتضمن تحليل المسلسل الانتخابي في شموليته، ولاسيما تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي للانتخابات، التقطيع الانتخابي، ايداع الترشيحات، مراجعة اللوائح الانتخابية،سير ماقبل–الحملة والحملة، التصويت وفرز الاصوات، اعلان النتائج ومتابعة الطعون الانتخابية، الى أن المسلسل الانتخابي تميز بانطلاق حملات انتخابية مبكرة، مما يؤكد ضرورة سد الفراغ القانوني المرتبط بهذا الصنف من الانتهاكات، مع ضرورة إعادة النظر في مسألة إدارة الانتخابات من طرف وزارة الداخلية، وذلك عبر تخويلها الى لجنة مستقلة، واعتماد معايير دقيقة لضمان الحياد والتجرد والمساواة بين الرجال والنساء في تشكيل مكاتب التصويت.

كما شدد التقرير على ضمان حرية الرأي والتعبير لجميع الأحزاب السياسية، وذلك احتراما لحقوق الجميع في الولوج الى وسائل الإعلام العمومية، بدون إكراه وتقييد لحرية التعبير، ووضع حد للإفلات من العقاب بخصوص الانتهاكات خلال المسلسل الانتخابي ثم ضمان مشاركة عادلة ومتساوية ودون تمييز للنساء أثناء جميع مراحل المسلسل الانتخابي وضمان مشاركة سياسية كاملة للمغاربة المقيمين في الخارج.

ودعا التقرير إلى ضمان حق التصويت للسجناء غير المجردين من حقوقهم المدنية والسياسية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية أعاقة، وذلك بتوفير الولوجيات ثم إلى ضمان حماية الأطفال من استغلالهم خلال الحملات الانتخابية بالإضافة إلى وضع استراتيجية شمولية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، بغية نشر ثقافة احترام التعدد وحرية الرأي والتعبير وحرية التظاهر والتجمع واتخاذ تدابير ملموسة لإعمال الحق الدستوري في التعدد اللغوي.

http://www.attahrir.com/?p=39327

Miracle. Birrou existe ! Le ministre a enfin parlé. Mais pour dire quoi ?

Enfin, Anis Birrou vient de se réveiller de son long sommeil. Cela fait des semaines que le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration brille par son absence de la scène politique et médiatique. Aujourd'hui, il semble retrouver sa langue qu'il a déjà perdue après la colère Royale contre les représentations consulaires marocaines à l'étranger.

Notre homme a été vu avant-hier à Rabat, aux côtés de Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et Nasser Bourita, secrétaire général du ministère des Affaires étrangères et de la Coopération, lors d'une conférence de presse consacrée au bilan de la nouvelle politique marocaine en matière de migration et d'asile lancée il y a deux ans.

Mais cette fois-ci, Anis Birrou n'a pas jugé utile de donner un bilan chiffré ni parler des mesures concrétisées. Le ministre s'est perdu dans des généralités et des propos mille fois ressassés. Un discours qui se complaît trop dans l'autosatisfaction.

Pourtant, la réalité est tout autre. Le bilan de la politique nationale en matière de migration et d'asile est mitigé. Si des avancées ont été réalisées, le chemin semble encore pavé de contraintes et de déficits en la matière. C'est l'avis de Omar Naji, militant des droits de l'Homme à Nador, qui estime que cette politique a atteint ses limites de l'aveu même des acteurs institutionnels tels que le CNDH et autres instances. « S'il faut limiter le bilan de cette politique à la régularisation de 20.000 personnes, on est encore loin du compte puisque la situation des migrants faite de violations et de souffrance n'a pas changé d'un iota», nous a-t-il indiqué.

Même son de cloche de la part de Hassan Ammari, expert dans le domaine, qui soutient que la politique migratoire est un véritable échec au vu de ses objectifs non atteints. D'autant plus que cette politique souffre d'un manque de visibilité et de transparence, selon lui. « Si les autorités marocaines ont procédé à la régularisation de la situation administrative de plusieurs migrants, cela ne doit pas occulter une autre réalité, à savoir les opérations d'éloignement menées à l'intérieur du pays. En d'autres termes, la série noire des violations des droits des migrants continue malgré les efforts déployés dans ce sens », a-t-il précisé. Mais il n'y a pas seulement cet aspect, notre source s'interroge sur les retards constatés au niveau de la promulgation du corpus législatif encadrant les questions de migration et d'asile. «A ce sujet, les rapports et documents élaborés par les ministères concernés ne manquent pas, mais à ce jour aucun texte juridique n'a été promulgué, excepté le projet de loi sur le trafic humain», a-t-il souligné.

Autre reproche et non des moindres, c'est le problème des fonds alloués aux associations œuvrant dans le domaine de la migration. «Aujourd'hui, la question de l'intégration des migrants est devenue une source de profit pour certaines associations qui bénéficient de millions de dirhams alors qu'elles ne disposent ni de l'expertise requise, ni de l'expérience souhaitée. De ce fait, on peut parler de dilapidation de deniers publics », nous a affirmé Hassan Ammari.

Franck Nama, secrétaire général du Collectif des travailleurs immigrés, pense, de son côté, que s'il y a une vraie volonté politique de l'État, beaucoup de chemin reste à parcourir. « Aujourd'hui, plusieurs

opportunités sont certes offertes aux migrants, mais cela n'empêche pas de constater l'existence des violations de leurs droits sans évoquer la question de leur intégration qui reste posée», a-t-il noté.

La situation des réfugiés n'est pas non plus réjouissante. En effet, le pays n'est pas doté d'un dispositif permettant d'accueillir des demandeurs de protection internationale pendant toute la durée de la procédure d'asile. Notre pays manque de centres d'accueil offrant un hébergement accompagné et donnant droit, en outre, à une allocation temporaire dans l'attente de la régularisation de leur situation et à un accompagnement social et juridique. En fait, au-delà des engagements et des déclarations politiques, en réalité le droit d'asile au Maroc n'existe pas. Si le Royaume a bien ratifié le 26 août 1957 la Convention de 1951 relative à la définition du statut de réfugié et son protocole additionnel de 1967 le 20 avril 1971, il n'a pas encore mis légalement en place des procédures nationales permettant de définir un statut de réfugié. Triste réalité !

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

1.700 cas de violence sexuelle à l'égard des enfants par an

1452/3

L'UNICEF, en collaboration avec le CNDH et l'association Amane, a réalisé une étude sur la violence sexuelle à l'égard des enfants au Maroc. De 2007 à 2012, le Maroc a enregistré environ 12.000 cas de violence sexuelle. Le rapport adresse des recommandations au gouvernement marocain pour mettre fin aux différentes formes de violence contre les enfants : mariage précoce, utilisation des enfants pour des fins commerciales ou tourisme sexuelle. L'UNICEF appelle le Maroc à adapter sa législation aux textes internationaux pour assurer une meilleure protection des enfants.

COMMUNALES

Les félicitations de l'Europe

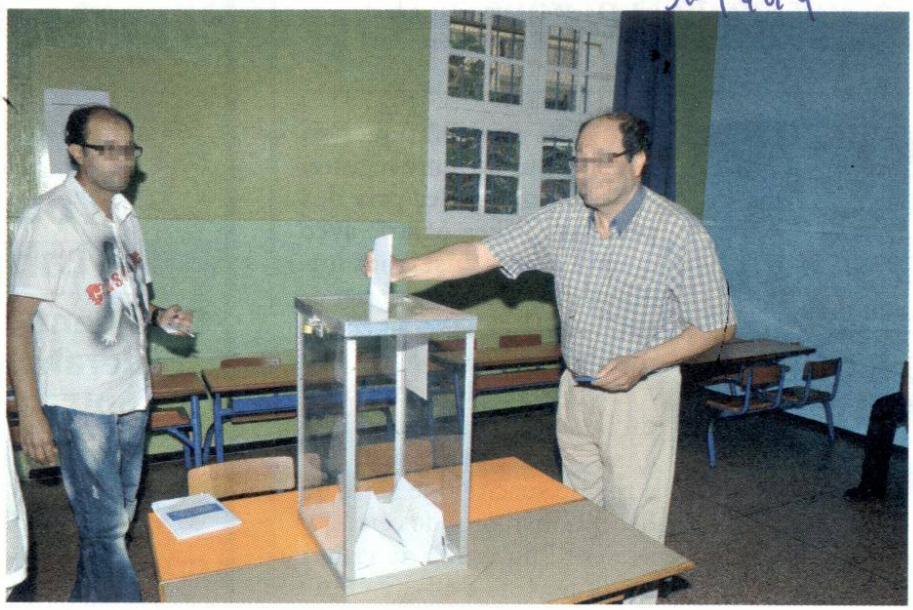

La Délégation de l'UE au Maroc a réagi, mardi 8 septembre, au scrutin du 4 septembre le qualifiant d'*«étape importante dans la mise en œuvre des dispositions de la Constitution de 2011»*. L'Europe félicite également le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) pour l'organisation de l'observation locale et internationale de ces élections. La délégation salue aussi les conclusions préliminaires *«positives de l'observation et les efforts importants déployés par l'administration publique en termes de sensibilisation des électeurs et de communication»* ■